



كشف المواصفات الفنية لاحتياجات مخزن المطبعة

من خامات الورق للعام ٢٠١٦/٢٠١٧ م

م	اسم الصنف	الوحدة	العدد	المواصفات الفنية
١	ورق أبيض ١٠٠ جم ١٠٠×٧٠ سم	بالرزمة	٥٠	وزن الرزمة ٣٥ كجم
٢	ورق أبيض ٨٠ جم ١٠٠×٧٠ سم	بالرزمة	٢٠٠	وزن الرزمة ٢٨ كجم
٣	ورق أزروريه ٨٠ جم ١٠٠×٧٠ سم	بالرزمة	١٠٠	وزن الرزمة ٢٨ كجم
٤	ورق أبيض ٧٠ جم ١٠٠×٧٠ سم	بالرزمة	٢٠٠	وزن الرزمة ٢٤,٥ كجم
٥	ورق أبيض ٦٠ جم ٨٢×٥٧ سم	بالرزمة	٥٠٠	وزن الرزمة ١٤,٢٢ كجم
٦	ورق أبيض ٧٠ جم ٨٢×٥٧ سم	بالرزمة	١٠٠٠	وزن الرزمة ١٦,٣٥٩ كجم
٧	ورق برستول أبيض ١٨٠ جم ١٠٠×٧٠ سم	فرخ	١٠٠٠	وزن الفرخ ١٢٦ كجم
٨	ورق برستول أحمر ١٨٠ جم ١٠٠×٧٠ سم	فرخ	٥٠٠	وزن الفرخ ١٢٦ كجم
٩	ورق برستول أخضر ١٨٠ جم ١٠٠×٧٠ سم	فرخ	١٠٠٠	وزن الفرخ ١٢٦ كجم
١٠	ورق برستول أصفر ١٨٠ جم ١٠٠×٧٠ سم	فرخ	٥٠٠	وزن الفرخ ١٢٦ كجم
١١	كرتون نمرة ٢٥ ١٠٠×٧٠ سم	فرخ	١٥٠٠	كرتونة على درجة عالية من الجودة



الادارة العامة للمشتريات والمخازن
ادارة المشتريات

الشروط العامة للمناقصة العامة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٧/٢٠١٦

لتوريد / ورق خام لمركز الطبع والنشر جلسة يوم الموافق ٢٠١٦/٢٠١٧

البند الأول :- تقدم عطاءات المناقصة داخل مظروفين مغلقين ويجب أن يثبت على كل من المظروفين العطاء الفنى والمالي نوعة من الخارج ، ويوضع المظروفين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة ويوضع عليه اسم وعنوان الجامعة او الوحدة المختصة وأن ما بداخله المظروف الفنى والمظروف المالى لجلسة ٢٠١٦/٢٠١٧ ويكون تقديم العطاءات إما بإرسالها بالبريد الموصى عليه خالصة الاجر او وضعها داخل الصندوق المخصص لوضع العطاءات بالجامعة او تسليمها لقلم المحفوظات بها بموجب إيصال يثبت فيه تاريخ التسلیم و ساعته ٠٠

البند الثاني :-

يحتوى المظروف الفنى على :-

- ١- التأمين المؤقت المطلوب / مدة التوريد . وكل ما أشارت إليه المادة ٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ٨٩ لسنة ٩٨ .
- ٢- جميع البيانات الفنية عن العرض المقدم
- ٣- طريقة التنفيذ ، البرنامج الزمني للتنفيذ ومدته .
- ٤- الكتالوجات والبيانات الخاصة بمصادر ونوع المواد والمهام والمعدات والاجهزة التي تستخدم في التنفيذ
- ٥- بيان مصادر ونوع المواد والمهام والمعدات التي تستخدم في التنفيذ
- ٦- عقد تأسيس المنشأة على أن يتفق نشاطها مع الأعمال موضوع العطاء وقانونها النظامى

تابع

- ٢- البطاقة الضريبية سارية المفعول مثبت بها آخر إقرار ضريبي .
- ٨- عقد المشاركة في حالة الشركات .
- ٩- شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات .
- ١٠- السجل التجاري ساري المفعول .
- ١١- صورة من سابقة الأعمال والمركز المالي للمنشأة مدعماً بالمستندات
- ١٢- تقديم ما يفيد القيد في السجلات الواجب القيد فيها قانوناً
- ١٣- إقرار بأن مدة صلاحية الطاء لا تقل عن ثلاثة شهور من تاريخ فتح المظروف الفني
- ١٤- بيانات أسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سيتولى إليها الإشراف على تنفيذ العملية .

ويحتوى العطاء المالي على :-

كراسة الشروط والمواصفات موقعاً على جميع البيانات المطلوبة ومنها قوائم الأسعار وطريقة السداد وقيمة الصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التي تؤثر في القيمة المالية للعرض وفقاً لما تقضى به شروط الطرح وغيرها من العناصر التي تؤثر في هذه القيمة .

كما يجب على مقدم العطاء مراعاة ما يلى في إعداده لقائمة الأسعار (جدول الفئات) التي يتم وضعها داخل المظروف المالي .

١- قوائم الأسعار للأصناف المتقدم لها مقدم العطاء مدونة بالحبر الجاف بالأرقام والحرروف باللغة العربية لكل صنف وفقاً لما هو مدون بجداول الكميات ، وأن يكون السعر قطعياً وأن تكون سارية طوال مدة التعاقد بغض النظر عن تقلبات السوق ، وأن يكون السعر واقعياً ، وأن يوضع سعر واحد للصنف مع بيان اجمالي قيمة العطاء دون قشط أو محو ، وكل تصحيح يجب إعادة كتابته بالأرقام والحرروف والتوضيق عليه من مقدم العطاء ، ولا يلتفت بتاتاً إلى العطاء الذي يتضمن نص فيه خصم أي نسبة عن أقل عطاء مقدم في هذه المناقصة .

٢- لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنود كراسة الشروط والمواصفات أو إجراء أي تعديل فيها مهما كان نوعه وإذا رغب في إبداء أيه ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني ولا يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحدوث خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية ولا يجوز نزع أي ورقه من هذا العطاء .

تابع

- ٣- لا يجوز الكشط او المحو فى جدول الفئات وكل تصحيح فى الأسعار او غيرها يجب إعادة كتابة رقما وحرفا وتوقع من مقدم العطاء
- ٤- إذا سكت مقدم العطاء عن تحديد سعر صنف من الأصناف المطلوبة بقائمة الأسعار تطبق بشأنه أحكام قانون ٨٩ لسنة ٩٨ للمناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية .
- ٥- يبين فى قائمة الاسعار ما اذا كان الصنف مصنوعاً فى مصر او فى الخارج ويترتب على عدم صحة هذه البيانات كلها او بعضها رفض الصنف علاوة على شطب اسم مقدم العطاء من سجل الموردين .
- ٦- الفئات التي حددتها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات أيا كان نوعها التي يتبعها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتنفيذ جميع الاعمال وتسليمها للجهة الإدارية والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقا لشروط الطرح وتمت المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات لصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعرية الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى " .

البند الثالث: آخر ميعاد تقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الموافق / ٢٠١٦ وفي حالة ورود أي عطاء أو تعديله بعد الميعاد المحدد لفتح المظاريف الفنية يجب تقديمها فور وصوله إلى رئيس اللجنة لفتحة والتأشير عليه بساعة و تاريخ وروده ثم يدرج في كشف العطاءات المتأخرة ، دون فتحه على أن يتم رد هذه العطاءات المتأخرة إلى أصحابها فور تقرير لجنة البت باستبعادها " .

البند الرابع: يقدم مع العطاء تأمين مؤقت قدره (٣٠٠٠ ج) جنيهًا أمانًا نقدًا أو بشيك مقبول الدفع أو خطاب ضمان غير مشروط و ساري لمدة أربع شهور من تاريخ فض المظاريف الفنية صادر من أحد المصارف المعتمدة يزيد إلى ٥٪ عند الرسو وذلك خلال ١٠ أيام من تاريخ اليوم التالي لاستلام أمر التوريد ويجوز مد أجل خطاب الضمان أكثر من ذلك إذا استلزم الأمر لتكميل إجراءات المناقصة .

في الحال الأخيرة يجب أن تكون خطابات الضمان مؤشرًا عليها من المصرف أو الفرع الصادر منه بأنه لم يجاوز الحد الأقصى المحدد لمجموع خطابات الضمان المرخص للمصرف بإصدارها وأنه لن يلتفت إلى أي خطاب ضمان ليس عليه هذا الأقرار ثم يرد التأمين النهائي بعد انتهاء فترة الضمان (طبقا للقانون ٨٩ لسنة ٩٨)

تابع

البند الخامس :- تكون مدة سريان العطاء ثلاثة شهور من تاريخ فتح المظاريف الفنية .

البند السادس:- يتم تقديم العينات للبنود المطلوبة تكون أساساً للقبول والرفض

الفني ويتم الاستلام عليها عند الرسو

البند السابع لا يعتد بالعطاء: ·

أ)المبني على خفض نسبة مئوية من أقل عطاء مقدم في المناقصة ·

ب)بحصول خطأ في عطائه بعد الموعد المحدد لفض المظاريف ·

البند الثامن:- اذا سحب مقدم العطاء عطاء قبل المعياد المعين لفتح المظاريف

الفنية فيصبح التأمين المؤقت المموجع حقاً للجامعة دون حاجة الى انذار او

الالتجاء الى القضاء او اتخاذ ايه اجراءات او اقامة الدليل على حصول الضرر

وذلك نزولاً على حكم المادة (٦٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٩ لسنة

١٩٩٨ باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم

٩٨ لسنة ١٣٦٧

البند التاسع :- تلغى المناقصة قبل البت فيها بقرار مسبب من رئيس الجامعة اذا

استغنى عنها نهائياً او اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ·

ويجوز إلغاء المناقصة في الحالات الآتية :-

١- اذا لم يقدم سوى عطاء وحيد او لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء وحيد

٢- اذا اقترن العطاءات كلها او اغلبها بتحفظات

٣- اذا كانت قيمة العطاء الاقل تزيد على القيمة التقديرية

ويكون الالغاء في هذه الحالات بقرار مسبب من رئيس الجامعة بناءً على توصية

لجنة البت ويجوز بقرار من رئيس الجامعة بناءً على توصية لجنة البت قبول

العطاء الوحيد اذا توافرت الشروط الآتية :-

١- أن تكون حاجة العمل لا يسمح باعادة الطرح اولاً تكون ثمة فائدة ترجى
من اعادة الطرح ·

٢- ان يكون العطاء الوحيد مطابقاً للشروط ومناسباً من حيث السعر وذلك عملاً لنص المادة (١٥)

من القانون والمادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية له ·

تابع

البند العاشر :- اذا تأخر المورد فى توريد كل الكميات المطلوبة او جزء منها فى الميعاد المحدد بالعقد - ويدخل فى ذلك الاصناف المرفوضة من لجنة الفحص - فيجوز للجامعة اذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء مهلة اضافية للتوريد على توقع أن عليه غرامة تأخير بواقع ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التي يكون قد تأخر فى توريدها وبحد أقصى ٣٪ من قيمة الأصناف المذكورة دون أن يخل ذلك بتوقيع كافة الجزاءات والتعويضات الأخرى المنصوص عليها بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٩٨ للمناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية

البند الحادى عشر :- على مقدم العطاء ان يبين فى عطائه العنوان الذى يكون محلاً مختار له والذي يمكن مخابرته فيه ، وفي حالة تغييره عليه أخطار الجامعة بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تغييره - على أن تكون جميع المراسلات باللغة العربية

البند الثانى عشر :- مدة التوريد خلال ١٠ أيام من استلام أمرأ ما البند رقم (٤ ، ٢) يتم التوريد على دفعتين بفارق ثلاثة شهور والبند رقم (٥ ، ٦) يتم التوريد على ثلاثة دفعات بفارق ثلاثة شهور والاستلام مخازن مطبعة الجامعة .

البند الثالث عشر :- يمكن تجزئة العطاء بين الشركات المتقدمة

البند الرابع عشر :- يحق للجامعة تعديل كميات او حجم العقد بالزيادة او النقص فى حدود (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط العامة والأسعار دون أن يكون للمتعاقد الحق فى المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجوز فى حالات الضرورة الطارئة وبموافقة المتعاقد تجاوز النسبة وذلك بموجب المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٨ لسنة ١٩٩٨

البند الخامس عشر :- اذا تأخر المورد عن توريد أصناف تعاقد على توريدها الى بعد السنة المالية فإنه سيت اخطارة بالغاء العقد عن الكمية الباقيه مالم تقرر الجامعة حاجتها لهذه الأصناف فى السنة المالية الجديدة وبشرط سماح الاعتمادات المالية المختصة وذلك بموجب المادة (٨٥) من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٨ لسنة ١٩٩٨

البند السادس عشر: يلتزم المورد على حسابه بإحضار العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها إلى أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضوره أو بحضور مندوبه في الموعد المحدد وفي حالة تخلفه فيكون لمدير المخازن أو لجنة الفحص الحق في اتخاذ الإجراءات الازمة على حساب المورد لتسلم الأصناف وتسليمها إلى المخازن وتصحيح الفاتورة إذا أقتضى الأمر دون أن للمورد حق الاعتراض وذلك بموجب المادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون ٨٩ لسنة ٩٨

البند السابع عشر: لا يجوز للمورد أن يتنازل من الباطن للغير عن الإعمال محل التعاقد سواء كلياً أو جزئياً .

البند الثامن عشر: على الشركات المتنافسة أن تقوم بتسجيل بياناتها على موقع بوابة المشتريات الحكومية وعنوانه www.etenders.gov.eg وتلتزم الجهة الطارحة بمراجعة بيانات الشركة على موقع الإلكتروني للبوابة وفي حالة صحتها يتم اعتمادها بما يكتنفها من الاطلاع على نتائج البت الفني والمالي لها . وذلك تطبيقاً للكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن تسجيل بيانات الشركات المتنافسة على موقع بوابة المشتريات الحكومية .

البند التاسع عشر: يعتبر تطبيق أحكام القانون ٨٩ لسنة ٩٨ للمناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية مكملاً ومتكملاً لهذه الشروط فيما لم يرد بشأنه نص خاص بالكرامة .



الادارة العامة للمشتريات والمخازن

ادارة المشتريات

جامعة بنها

ادارة المشتريات

كراسة الشروط والمواصفات للمناقصة العامة

رقم (٢١) لسنة ٢٠١٦/٢٠١٧

لتوريد / ورق خام لمركز الطبع والنشر

جلسة يوم () الموافق / / ٢٠١٦

الساعة الثانية عشرة ظهراً

الثمن () جنيه

=====

العنوان : محافظة القليوبية - بنها - الطريق السريع

٠١٣/٣٢٣١٨٨٠ - ٠١٣/٣٢٣١٠١٢ - ٠١٣/٣٢٣١٠١١ :

٠١٣٣٢٢٧٦٠٨ ت.ف/ إدارة المشتريات